الحياة الدولية والإجرام

بقلم عبد اللطيف شرارة

لحظت ، وانا اطالع اجوبة الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر عن الاسئلة التي طرحتها عليه « لو نوفيل اوبسرفاتور » ـ وقد نقلتها « الاداب » في العدد الاول من هذه السنة ـ لحظت ان هذا المفكر المبدع الاصيل يعالج قضايا الحياة الدولية من زاوية نظرية خالصة، وبذلك يفقد تفكيره الانسجام ، او يرتطم ، على الاصح بثغرات لا سبيل معها الى الخروج بنتائج واضحة . ولا يبعد ان يكون للصيغة التي طرحت بها الاسئلة ، اثرها في قولبة الاجوبة، واعطائها ذلك اللون الرجراج .

بيد ان ذلك لا يمنع ان يكون سارتر في موقفه من الاجرام على صعيد الحياة الدولية « غير واضح » ، وان ظل في القمة من حيث الصدق والجرأة والموضوعية .

وغموضه ذاك نشأ ، فيما ارى ، عن اغفال ثلاثة امور جوهرية في تناول هذه القضية الفرعية من سياسة الغرب عامة، وسياسة اميركا على الاخص، اي الحرب الفيتنامية.

والامور التي اغفلها هي : ١ ـ الجانب الاستراتيجي من السياسة ، ٢ ـ العقلية الموجهة ، ٣ ـ الاهداف ، او الغايات المنشودة .

انه يقول : « ليست القضية بالنسبة لنا ان نحكم ما اذا كانت السياسة الاميركية في الفيتنام مضرة ... ولكن القضية هي ان ننظر ، فيما اذا كانت هذه السياسة تقع تحت « طائلة التشريع العالمي المتعلق بجرائم الحرب». ثم يضيف : « ولن يكون للادانة بالمعنى القضائي لصراع الامبريالية الاميركية ضد بلدان العالم الثالث التي تحاول التخلص من سيطرتها ، اي معنى » . ثم يكرر هذه الفكرة نفسها في مقام اخر : « مرة اخرى ، ليس القصد هنا ان ندين سياسة باسم التاريخ ، وان نحكم فيما اذا كانت تتجاوب او لا تتجاوب ومصالح الانسانية ، ولكن لنقول ما اذا كانت تقع تحت طائلة القوانين الموجودة » .

ولا ادري كيف يفصل سارتر بين « ادانة باسم التاريخ » اي باسم الحضارة وجميع ما تمثل من قيم واوضاع ومعان ومثل عليا، و «ادانة باسم قوانين موجودة»، وما هو الفرق بين الادانتين ؟

واذا كان القصد النهائي الدفاع عن السلام العالمي ، كما هو واضح من كل ما يكتبه سارتر ، فلا ايسر من ان يطرح على العالم هذا السؤال : « اية من الدولتين : الفيتنام الشمالية ام الولايات المتحدة الاميركية تعرض السلم للخطر ؟ » .

اذا كانت الفيتنام الشمالية هي التي تكمن وراء الخطر على السلم ، فلا ايسر من ردعها ، والزامها جانب الهدوء من قبل العالم الثالث اولا ، وكتلة الدول الشرقية ثانيا ، وفرنسا نفسها ثالثا ، اما عن طريق مجلس الامن ، او الامم المتحدة ، او المنظمات العاملة في مختلف حقول الحياة الدولية . اما اذا كانت الولايات المتحدة ، فالامر يختلف ، ويصبح الموضوع كله متعلقا بالقضايا الثلاث التي اغفلها سارتر .

اما بحث الجانب القانوني لدى الطرفين المتحاربين، فاكتفي بان اورد ما كتبه الجنرال شارل ديغول في « مذكراته عن الحرب » على اثر وقعة « بير حكيم » . قال الجنرال الرئيس :

« ... وفي ١٢ حزيران ١٩٤٢ ، اعلن الالمان انهم « استولوا عنوة » البارحة على بير حكيم . ثم اذاع راديو برلين بلاغا صرح فيه : « ان الفرنسيين البيض والملونين الذين وقعوا اسرى في بير حكيم ، ولا ينتمون الى جيش نظامي ، ستجري عليهم قوانين الحرب ، ويعدمون » . وبعد ساعة ، كتبت المذكرة الاتية ، وقد امرت بترجمتها الى جميع لغات العالم ، واذاعتها محطة البي.بي.سي. : « اذا كان الجيش الالماني قد لوث شرفه الى درجة يقتل معها جنودا فرنسيين وقعوا في الاسر وهم يحاربون من اجل وطنهم ، فان الجنرال ديغول يعلن باسف عميق انه يجد نفسه مكرها على ايقاع المصير نفسه باسرى الالمان الذين سقطوا في ايدي قواته » . ولم يكد ذلك النهار يبلغ نهايته حتى اذاع راديو برلين ما يلي : « لا سبيل الى اي سوء تفاهم في شأن العسكريين الفرنسيين الذين اسروا خلال معارك بير حكيم، فان جنود الجنرال ديغول سيعاملون كجنود . » . وهذا ما حدث فعلا ... » .

ترى لو لم يكن لدى الجنرال ديغول اسرى المان ، هل وقف هتلر واعوانه الموقف الذي اتخذوه من بعد المذكرة التي نشرها الجنرال الفرنسي بجميع لغات العالم ؟

اعتقد ان سارتر ، والناس كلهم معه ، يدرك حقيقة الموقف ، بعد هذا المثل الواضح . والجانب الاجرامي من سلوك الجيش الالماني في اساسه هو هذا « التمييز العنصري » الذي مارسه في بدء من سياسته ، قبل ان يمارسه على صعيد الحرب ، حتى اذا عورض بالمعاملة

بالمثل ظل على عنصريته ، وتراخى عند مصلحته ، وكان مكرها على تراخيه ذاك ... وبهذا ، نصل الى الاساس ، وهو ان الجانب القانوني في حالة الحرب ، يؤلف جزءا لا يتجزأ من السياسة التي تقوم عليها الحرب . وكل سياسة تعتمد القوة من غير مراعاة لقواعد الاخلاق ، تنتهي لا محالة ، الى مناقضة نفسها ، وبالتالي الى الاخفاق ... بعد زمن لا يهم طال ام قصر !

وليس هذا « احتجاجا باسم القيم العليا » كما قد يتصور البعض ، او يحلو لهم ان يصوروه . انه « تقرير لواقع » فكري ، تؤيده شواهد التاريخ كلها منذ ظهر الاكاسرة والتبابعة والقياصرة ، حتى يومنا هذا . وقد آن للانسانية ان تفيد من عبر التاريخ ، وفي يدها من الوسائل اليوم لتحقيق هذه الافادة ، ما لم يكن في حوزة الاجيال الغابرة !

ومعنى ذلك كله ان احتجاج العالم الثالث على ما يدور من معارك بين شعوب تنشد استقلالها الاقتصادي والسياسي ، ودول « تتدخل » في شؤون تلك الشعوب، انما يقوم « باسم المصير » لا باسم الاخلاق او القانون او القيم العليا ، فان من شأن كل سياسة ـ والسياسة تشمل الحرب ـ ان تفضي الى مصير معين ، محتوم ، وحكماء الشرق وفلاسفته كانوا يقاومون الظلم مثلا ببيان عواقبه ، وارشاد الحكام الى « مآل » الاعمال ، وايضاح ما يمكن ان ينجم عنها او تفضي اليه ... ان في الداخل ، وان في الخارج .

وهنا ، انتقل الى القضية الخطيرة الكبرى التي لم يدركها سارتر ـ وانا اعتذر عن هذا التعبير ، اذ لم اجد افضل منه ـ والتي جعلته « يحارب حكومة ديغول » ، الا وهي الجانب الاستراتيجي من السياسة، او «الجيوبوليتي» بلغة الانكليز ، فما من احد يعارض سياسة الجنرال ديغول، الا وهو غافل عن الحقائق الاستراتيجية في مجرى السياسة العالمية ، او ضارب صفحا عن املاءات الواقع الجيوبوليتي، شأنه في ذلك شأن الذي يعارض سياسة الرئيس جمال عبد الناصر في المحيط العربي ، وعلى الصعيد الدولي .

والواقع هو ان الجنرال ديغول عملي في تفكيره ، وهو يصدر في سياسته عن « تجربة » حية ، لا اسيء الى سارتر ، اذا قلت : انه لا يعرف ابعادها ، ولا يحيط باطوار تناميها ، فاذا فكر فيها من زاوية استراتيجية ، جيوبوليتية ، استطاع ان يلتقط محتواها ، بيسر وسهولة. وكان بول فاليري ـ وهو الشاعر ـ على وعي تام لهذه الناحية !

ذلك بان الرئيس ديغول ـ وهو الجنرال ـ ينظر الى الواقع من زاوية « الدفاع عن امته » ، وما يحيط بهذا الدفاع من ظروف موضوعية ، وحقائق فاعلة مؤثرة ، ثم يلاحظ ما لديه من وسائل بنسبة ما ينقصه من وسائل ايضا . ولذلك ، وقف خلال فترة ما بين الحربين ضد الجنرال يسيم فيغان ، والماريشال بيتان ، والاميرال دارلان.

وكان من رأيه تسليم القيادة العليا الى الجنرال هنتزيجر. وانا اعرف شخصيا هذا الجنرال الاخير ، وقد سمعته يتحدث هنا في لبنان ، ولبنان الجنوبي بالذات . وحدثني عنه يومذاك احد الاساتذة الفرنسيين المطلعين العارفين.. وقد ذهب الجنرال ديغول الى تفضيل هنتزيجر ، لان لديه « استراتيجية على الصعيد العالمي » كما بين اكثر من مرة في احاديثه مع المسؤولين الفرنسيين ، وكما يوضح ذلك في « مذكراته » .

وحقيقة الموقف ان السلام في اوروبا ، ومن ثمة في العالم ، كان ولا يزال منوطا الى حد بعيد ، بالسياسة التي تتبعها المانيا . وهذه النظرة يؤيدها تاريخ اوروبا منذ عام ١٨٧٠ الى يومنا هذا ... واستراتيجية دولة ما ليست من شأن الادباء ولا الفلاسفة ، ولا هي مما يجوز ان يدور النقاش فيه على صفحات الجرائد والمجلات ...

اما العقلية التي توجه السياسة ـ وذلك هو مجال المفكرين ـ فمن الواضح ان شعور الانكليز مثلا بعجز العدنيين عن ضرب كوفنتري، او ليفربول ، او بورتسموث، يحملهم على اتخاذ القمع والاضطهاد منهجا لهم في علاقاتهم باهل عدن ، كشعور هتلر بعجز « الملونين » عن الانتقام لاسراهم في بير حكيم . ولو كان اهل الكاميرون قادرين على توجيه صواريخ من افريقيا الى كولونيا او فرانكفورت في ذلك الزمن ، لما فكر هتلر في اعدام الاسرى «الملونين».

ذلك يفيد ان القضية لا تزال كما ورثها متمدنو الغرب عن التوراة والتلمود ، اي قضية قوة ، واستيلاء على حقوق الاخرين ، حتى في الحياة ، بالقوة ايضا .

هذه العقلية « الحيوانية » هي التي يطلب الى اللورد برتراند راسل والفيلسوف الكبير جان بول سارتر ، ان يحاولا تغييرها ، اي ان يجعلا ـ هما وامثالهما ـ لكلمة « التمدن » او « الحضارة » محتوى اخلاقيا ، وعدليا ، وقانونيا ، فرغت منه على ايدي العنصريين وامثالهم من القوميين ، كالصهاينة . وسياسة هتلر ، كسياسة موسوليني ، لم تكن سوى عبارة من عبارات الحضارة التي ارادا نشرها ، وحمل الناس على الاخذ بها ، فكان منها ان القت بهما في الفراغ ، لان محتواها كان في الحقيقة هو الفراغ ، اي لم يكن لها محتوى انساني صحيح .

وفي رأيي ان سارتر لم يحسن الجواب عن السؤال: « بأي حق ، ما دمتم تتذرعون بالحق ، تنصبون انفسكم قضاة ، وانتم لستم كذلك ؟ » .

القضاة في البلدان الديمقراطية يحكمون باسم الشعب ، او هم يصدرون احكامهم باسم الشعب، والقوانين تسن في الاطار الديمقراطي ايضا على يد الاكثرية، اكثرية التمثيل الشعبي . والاحكام في بعض الحالات تصدر استنادا الى قواعد شرعية مقررة ، وقائمة ايضا في اذهان السواد الاعظم من الشعب في بيئة من البيئات ، مثل احكام الاحوال الشخصية في الديار الاسلامية ، ومعنى ذلك ان للشعب ، وبالتالي لمجموعة الشعوب ، ان تحكم في امور

تتصل بمصيرها مباشرة ، وان اختلف الشكل . وللواعين في كل امة وبلد ، ان يرشدوا الناس الى ما فيه صلاحهم، ولا سيما الى ما يصون امنهم وسلامتهم ، فان لم يفعلوا اخلوا بواجبهم ، ولم يؤدوا رسالتهم ، فهم ينصبون انفسهم قضاة بحق « الوعي » الذي يزعمون ، وحق « الفهم » الذي يقوم مقام حيثيات الحكم في كل قضية . والقضاة ليسوا ، بعد كل حساب ، سوى رجال يتميزون اكثر ما يتميزون بالوعي والفهم ، والنزاهة . واذا كان هنالك خطر على سلام العالم ، فلا مجال للتردد ، ولا معنى للاخذ بالشكليات ازاء الوقائع ، فان لكل مواطن الحق في ان يدلي للنائب العام — وهو الذي يمثل السلطة السياسية في القضاء — بما لديه من معلومات . وللنائب العام ان يدعي، حفاظا منه على الحق العام ، حين يرى في الوقائع مجالا للاتهام .

وليس هذا كل شيء ، فالقضية التي بين يدي سارتر وراسل قضية دولية ، ومعنى دوليتها انه لا يعيها اي مواطن في اي وطن ، اذا لم يكن معنيا بالشؤون الدولية، فلا سبيل الى هذا الاسكافي ، وذاك الخياط وذلك النجار، وغيرهم ... من المنصرفين الى اعمالهم ، المستغرقين في تحصيل قوتهم ، ان يدركوا ادراكا واضحا ما يتهدد امتهم وحتى حياتهم من اخطار ، على صعيد الحياة الدولية .

وقضية سارتر وراسل تشبه الى حد بعيد قضية الجنرال ديغول التي رفعها ضد رؤسائه العسكريين ، بعد ان تخلوا عن القيام بواجباتهم في الدفاع عن امتهم، وشكلوا حكومة — حكومة فيشي — رضيت الاستسلام ، وقبلت الهدنة . فقد اوضح الجنرال ديغول في نداء ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٠ قضيته ، واذا هي ، على التحقيق ، دعوى عسكري على رؤسائه ، اقامها امام الرأي العام الفرنسي اولا ، والرأي العام العالمي من بعد ، وكان على حق في دعواه قبل الكارثة وبعدها ، لانه كان قد حاول منذ اصدر كتابه « حد السيف » ، ثم « نحو الجيش المحترف » ان ينير الموقف لزملائه ورؤسائه في اطار الحياة العسكرية ، قبل ان تقع الواقعة باعوام واعوام ، ثم هو لم يرفع دعواه « متمردا » وانما وضع نفسه اكثر من مرة تحت تصرف رؤسائه العسكريين ، شرط ان يتابعوا الدفاع ، ويستمروا في المقاومة ، اي ان يقوموا بمهمات المارشالية ، والجنرالية، والاميرالية التي وكلها الشعب اليهم .

ومن الواضح ان هذا « النداء » الذي يوجهه افراد « واعون » ، ينطوي على دعوى ، وهي ان بعض من يفرض فيهم الدفاع عن سلام العالم وامنه ، يعرضون السلم الدولي للخطر . واكثرية سكان الارض توافق على صحة ذلك .

بقي ان سارتر لم يحاول ان يوضح لسائله العقلية التي املت السؤال ، وهي عقلية تنظر الى الشكل ، بينما سارتر وزملاؤه ينظرون الى الاساس . ولو توجه فيلسوف « الوجود والعدم » الى هذا الجانب من تفكير سائله ، لظل ضمن حقوقه العامة ، ومهمته الخاصة كمفكر عالمي .

واذا نظرنا الان الى الاهداف او الغايات المنشودة ، اصبح كل من سارتر وراسل اثبت فاثبت في موقفهما كمفكرين لا كناشبين عامين .

السؤال الذي ينطرح هو : « ماذا تريد الولايات المتحدة الاميركية من فيتنام ؟ » — انا لا ازعم اني اعرف الجواب . ولا انا ماركسي منحاز الى جانب لاحكم مسبقا او ليحكم غيري على موقفي مسبقا .

كل ما اعرف ان « تدخل » الولايات المتحدة في الفيتنام ظاهرة من ظواهر حياتها السياسية التي تحتاج الى تحليل دقيق . تؤيده الوقائع ، ويستند الى الحقائق. ولا يخالجني شك في ان حرب الفيتنام مرتبطة ارتباطا وثيقا باستراتيجية الولايات المتحدة العالمية ، وان لها جذورا في العقلية الراهنة التي تسيطر على الاميركيين. ولا اعتقد بالتالي ، ان هناك « هدفا » واضحا تريد اميركا ان تصل اليه من حربها في تلك الديار التي يفصلها عنها اوقيانوسان ، وعدة بحار . وعندما اقول « هدف واضح » انما اعني ، في اذهان الشعب الاميركي ، لا في اذهان افراد منه .

هذا الغموض الذي يكتنف « الغاية » من حرب فيتنام يدعو وحده الى الريبة ، ولا يمكن لعمل يكتنفه الغموض ان يؤدي الى نتيجة صحيحة ، او يعود بالخير على القائمين به . فالعاقبة من نوع العمل . والمصير مرتبط بالنية ، فليس امام الاميركان الا ان يوضحوا لانفسهم ، ثم لغيرهم : ماذا يريدون !!

وليس اما م الفيتناميين الا ان يتمثلوا ، وهم يعملون، بقول الشاعر :

صبرا على العوجاء من اقدارها
لا بد ان تجري الى ميقاتها

عبد اللطيف شرارة

صدر حديثا :

الذين لا يكبرون

قصص

بقلم :

عايدة مطرجي إدريس

٢٠٠ ق.ل **منشورات دار الاداب**